

A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/47/468
23 October 1992
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

الجمعية العامة



الدورة السابعة والأربعون
الجدول ٥٩ من جدول الأعمال

تنفيذ إعلان اعتبار إفريقيا منطقة لا نووية

تقرير الاجتماع الثاني لفريق الخبراء المعنى بدراسة
الطائق والعناصر الالزام لإعداد وتنفيذ اتفاقية
(١) أو معايدة بشأن اعتبار إفريقيا منطقة لا نووية

مذكرة من الأمين العام

كان من بين ما فعلته الجمعية العامة في قرارها ٣٤/٤٦ باء المؤرخ في
٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ أن طلبت من الأمين العام أن يتخذ ، بالتشاور مع منظمة
الوحدة الأفريقية ، "الإجراءات الملائمة لتمكين فريق الخبراء ، الذي عينته الأمم
المتحدة بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية ، من الاجتماع خلال عام ١٩٩٢ بصفة إنجاز
أعماله على النحو المشار إليه في الفقرة ٣٧ من تقريره^(٢) ، وأن يقدم تقرير فريق
الخبراء إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين" .

ويقدم الأمين العام هذا التقرير لفريق الخبراء عملاً بالفقرة ٤ من القرار آنف
الذكر .

(١) إن اصطلاح "اعتبار إفريقيا منطقة لا نووية" لا يحدد مسبقاً اسم
المعاهدة أو الاتفاقية القادمة على وجه الدقة ، وسيكون الهدف هو إنشاء منطقة خالية
من الأسلحة النووية .

(٢) الوثيقة A/C.1/46/9

271092

.../..

92-52484 ٩٣(٢٥١٤) 271092 271092

سے

تقرير الاجتماع الثاني لفريق الخبراء المعنى بدراسة
الطرائق والعناصر الالزمة لإعداد وتنفيذ اتفاقية
أو معاهدة بشأن اعتبار افريقيا منطقة لا نووية

المحتويات

الفقرات المفحة

٢	رسالة إحالة
٥	٧ - ١	مقدمة
٦	١٩ - ٧	باب تقرير اجتماع الخبراء
١٠	٢٠	النوصيات

رسالة إحالة مؤرخة في ٧ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٣
موجهة إلى الأمين العام من رئيس الاجتماع الثاني
لفريق الخبراء المعني بدراسة الطائق والعناصر
اللازمة لإعداد وتنفيذ اتفاقية أو معاهدة بشأن
اعتبار إفريقيا منطقة لا نووية

أتشرف بأن أقدم طرفي هذا تقرير الاجتماع الثاني لفريق الخبراء المعنى بدراسة
الطرائق والعناصر الازمة لإعداد وتنفيذ اتفاقية أو معاهدة بشأن اعتبار افريقيا
منطقة لا نووية . وقد عينتم هذا الفريق عملا بقرار الجمعية العامة ٢٤/٤٦ بـ
المؤرخ في ٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ .

وعينتم الخبراء التالية أسماؤهم :

الدكتور أحمد بن يمينه
مدير إدارة التخطيط الاستراتيجي
وزارة الخارجية ، الجزائر

السفير فتحي مرعي

السفير عليمي أديسيجي
المدير العام
وزارة الخارجية ، نيجيريا

السيدة ليبيراتا مولا مولا
مدير ادارة افريقيا
وزارة الخارجية ، جمهورية تنزانيا المتحدة

السيد بجبني أديتو نزنجيا
وزارة الخارجية ، زائير

السيد جفت بنسجوبي
مدير ادارة افريقيا
وزارة الخارجية ، زمبابوي

السفير ابراهيم مي
الامين التنفيذي ، مكتب منظمة الوحدة الافريقية ، نيويورك

الكولونيل غومستاف زولا
رئيس قسم ، في الادارة السياسية
منظمة الوحدة الافريقية ، اديس ابابا

السيدة بونتيه مولس
ممثل استراليا المناوب
وفد استراليا الى مؤتمر نزع السلاح ، جنيف

السيدة اوديت جنكوفيتش
ممثل شعبة الشؤون القانونية
الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، فيينا

عقد الاجتماع الثاني لفريق الخبراء ، الذي نظمته ادارة شؤون نزع السلاح
بالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية ، في لومي في الفترة من ٢٨ الى ٣٠ نيسان/ابريل
١٩٩٢ .

ويود أعضاء فريق الخبراء أن يعربوا عن تقديرهم للمساعدة المقدمة إليهم من
موظفي الامانة العامة للأمم المتحدة . ويودون بمفه خاص أن يبعثوا بشكرهم إلى السيد
صولا أوغنبانوو ، المنسق الاقدم لبرنامج الزمالات والتدريب والخدمات الاستشارية
التابع لإدارة شؤون نزع السلاح للمشورة الخامسة القيمة التي قدمها للفريق .

وقد طلب مني فريق الخبراء ، بوصفي رئيسه ، أن أقدم اليكم باسمه هذا
التقرير الذي اعتمدته بالاجماع .

(توقيع) السفير عليمي ادينيجي
رئيس فريق الخبراء المعنى بدراسة الطرائق
والعناصر الالزامية لإعداد وتنفيذ اتفاقية أو
معاهدة بشأن اعتبار افريقيا منطقة لا نووية

تقرير الاجتماع الثاني لفريق الخبراء المعنى
بدراسة الطرائق والعناصر الالزامية لإعداد
وتنفيذ اتفاقية أو معاهدة بشأن اعتبار
(١) افريقيا منطقة لا نووية

الف - مقدمة

١ - في القرار ٣٤/٤٦ باء المؤرخ في ٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ وضفت الجمعية العامة للأمم المتحدة في اعتبارها القرار (LIV CM 1342 ، في جملة أمور ، وطلبت إلى الأمين العام أن يتخد ، بالتشاور مع منظمة الوحدة الأفريقية ، الإجراءات الملائمة لتمكن فريق الخبراء الذيعينته الأمم المتحدة بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية ، من الاجتماع خلال عام ١٩٩٢ بغية إنجاز أعماله على النحو المشار إليه في الفقرة ٣٧ من تقريره^(ب) ، وأن يقدم تقرير فريق الخبراء إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين .

٢ - عُقد في لومي في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٢ الاجتماع ، الذي نظمته إدارة شؤون نزع السلاح بالأمم المتحدة ، بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية . كما قدمت المساعدة والدعم من مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في إفريقيا . وافتتح الاجتماع معايدة السيد بابا يادووا بوكيسي ، وزير التجارة والنقل في جمهورية توغو ، بالنيابة عن وزير الخارجية . وألقى السيد بوكيسي الكلمة الافتتاحية ، وبعد ذلك أدى معايدة السفير إبراهيم سي ، الأمين التنفيذي لمنظمة الوحدة الأفريقية في نيويورك والسيد مولا أوغنبيانود ، المنسق الأقدم لبرنامج الزمالات والتدريب والخدمات الاستشارية التابع لإدارة هئون نزع السلاح ، ببيانين .

(١) إن اصطلاح "اعتبار إفريقيا منطقة لا نووية" لا يحدد مسبقاً اسم المعاهدة أو الاتفاقية القادمة على وجه الدقة ، وسيكون الهدف هو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية .

(ب) الوثيقة A/C.1/46/9

٣ - شارك في الاجتماع الخبراء التاليه أسماؤهم : الدكتور أحمد بن يمينه ، مدير إدارة التخطيط الاستراتيجي في وزارة الخارجية الجزائرية ، والسفير فتحي مرعبي ، مستشار وزير الخارجية المصري في قضايا نزع السلاح ، والسيد عليمي أدينيجي ، المدير العام لوزارة الخارجية النيجيرية ، والسيدة ليبيراتا مولامولا ، مدير إدارة إفريقيا في وزارة الخارجية التنزانية ، والسيد باغبني أديتو نزنجيما ، وزير خارجية زائير ، والسيد جفت بوننجوي ، مدير إدارة إفريقيا في وزارة خارجية زيمبابوي ، والسفير ابراهيم سى المدير التنفيذي لمكتب منظمة الوحدة الأفريقية في نيويورك ، والكولونيل غوستاف زولا ، رئيس قسم في الإدارة السياسية لمنظمة الوحدة الأفريقية في أديس أبابا .

٤ - حضرت الاجتماع بوصفها خبيرة مراقبة كل من الانسة برونطيه مولى ، الممثل المناوب في الوفد الاسترالي الى مؤتمر نزع السلاح في جنيف والسيد أوديت جنكوفيتش ، ممثل شعبة الشؤون القانونية في الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا .

٥ - وحضر الاجتماع بوصفهما مراقبين ممثلا البلدين التاليين : توغو ونيجيريا .

٦ - وأعاد الاجتماع انتخاب أعضاء المكتب الذين انتخبوا في الاجتماع الأول لخريقة الخبراء .

باء - تقرير اجتماع الخبراء

٧ - عقب مراسم الافتتاح أقر الخبراء جدول الأعمال التالي :

١ - الطائق والعناصر الازمة لإعداد وتنفيذ اتفاقية أو معاهدة بشأن اعتبار إفريقيا منطقة لا نووية ،

(أ) صلة الاتفاقية أو المعاهدة بالاتفاقيات الدولية الأخرى وبالمناطق المماثلة ،

(ب) عدة أحكام متعلقة ، على سبيل المثال ، بالتوقيع والتمديق وببدء النفاذ ومدة السريان والتحفظات والتعديلات والانسحاب والجهة الوديعة .

التوصيات . - ٢

مسائل أخرى . - ٣

النظر في التقرير واعتماده . - ٤

اختتام الاجتماع . - ٥

٨ - فيما يتعلق بالبند الأول في جدول الاعمال ، المتعلق بملة الاتفاقيات أو المعاهدة بالاتفاقيات الدولية الأخرى وبالمناطق المماثلة ، اتفق الخبراء على أنه من المهم البدء بالنظر في المعاهدات المنشئة لمناطق مماثلة لا سيما معاهدات تلاتيليكو ورارو تونغا ، من أجل تقييم الكيفية التي أفادتا بها الدول الأطراف ولكن تستمد منها أفيد العناصر لتنفيذ الاتفاقية أو المعاهدة المتعلقة باعتبار إفريقيا منطقة لا نووية . ورأى الخبراء أن ميثاق الأمم المتحدة ، وبخاصة مبادئه ومقاصده ، مرجع بالغ الأهمية للاتفاقية أو المعاهدة المقبلة . وإنه يجب تقييمه ودراسته بعناية لمعرفة الطريقة التي ستشكل بها مسؤولية والتزام مجلس الأمن والجمعية العامة في ضمان الاحترام العالمي لوضع إفريقيا بوصفها منطقة لا نووية ، الناشر بموجب المعاهدة أو الاتفاقية .

٩ - كما رأوا أن ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية هو الآخر وثيقة مرجمية غاية في الأهمية . وأشار إلى أن منظمة الوحدة الأفريقية ستؤدي بالضرورة دورا أساسيا في جميع مراحل إعداد وتنفيذ المعاهدة أو الاتفاقية وأنها متكون ، علاوة على ذلك ، الجهة الوديعة ، وأنها متكون أيضاً مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بـ أي آلية قد تقتصر للاختلاع بقصد الامتثال لاحكام الاتفاقية أو المعاهدة والتحقق منه وبالجانب الحيوي المتعلق بتعزيز التعاون وتدمير استخدام الطاقة النووية ، والبحوث المتعلقة بها ، وذلك في أغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية فحسب . ومن هذه الزاوية متكون العلاقات التي مستقى مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إطار الاتفاقية أو المعاهدة أيضا ذات أهمية خاصة .

١٠ - كما تناول الخبراء مسألة مد المخاوف المتعلقة بأمن إفريقيا إلى مجالات أخرى ، فتنفيذ اتفاقية أو معاهدة بشأن اعتبار إفريقيا منطقة لا نووية لا يمكن أن يعالج وحده طبعاً جميع هذه المخاوف . وأشار بصفة خاصة أيضاً إلى ملء الاتفاقية

أو المعاهدة بالاتفاقيات القائمة أو المقبلة في ميدان البيئة . وذكرت ثلاثة اتفاقيات في هذا الصدد ، اتفاقية منع التلوث البحري الناجم عن إلقاء النفايات ومواد أخرى (اتفاقية لندن بشأن إلقاء النفايات)^(ج) ، واتفاقية حظر إلقاء النفايات الخامسة (اتفاقية بال)^(د) ، واتفاقية باماcko^(هـ) بشأن حظر استيراد جميع أشكال النفايات الخطرة إلى إفريقيا والتحكم في نقل مثل هذه النفايات المتولدة في إفريقيا عبر الحدود . وأبرزت بصفة خاصة هذه الاتفاقية المرهونة بتمديق البلدان الإفريقية عليها ، لأنها تلبي الاحتياجات الخاصة لإفريقيا فيما يتعلق بالتعاون والحماية في ميدان البيئة . كما اتفق الخبراء في الرأي حول ما للتعيین الواضح لحدود المنطقة الجغرافية التي تنطبق عليها الاتفاقية أو المعاهدة من أهمية لدى تحديد التزامات الدول البحرية والدول العاززة للأسلحة النووية .

١١ - وفيما يتعلق بصلة الاتفاقية أو المعاهدة بالمناطق المماثلة لوحظ أن عملية إعطاء إفريقيا وضع المنطقة اللانوية يجري في نفس الوقت الذي تبدل فيه جهود إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط . ولا شك في أن إحراز تقدم في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط سيقلل من المخاوف الأمنية لدول شمال وشرق إفريقيا بصفة خاصة ، وبذا سيعزز السلام والأمن في المنطقة . وعلاوة على ذلك فإن دولاً معينة في شمال إفريقيا تشارك في العمليتين نظراً إلى قربها الجغرافي . ولذا فإنه من المهم تذكر ذلك والتتأكد من أن العمليتين من شأنهما تعزيز أمن جميع الدول الإفريقية . وهذه هي إحدى المسائل التي تحتاج إلى دراسة دقيقة في المستقبل .

(ج) اتفاقية عام ١٩٧٢ بشأن منع التلوث البحري الناجم عن إلقاء النفايات ومواد أخرى .

(د) اتفاقية عام ١٩٨٩ بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلي عنها .

(هـ) اتفاقية عام ١٩٩١ بشأن حظر استيراد جميع أشكال النفايات الخطرة إلى إفريقيا والتحكم في نقل مثل هذه النفايات المتولدة في إفريقيا عبر الحدود .

١٢ - وفيما يتعلق بإجراءات التوقيع ، اتفق الخبراء على وجوب عرض الاتفاقية أو المعاهدة المقبولة على المؤتمر السنوي لرؤساء الدول أو على مؤتمر يعقد خصيصاً لهذا الغرض من أجل التوقيع عليها . وسيكون الإجراء الأكثر استقامة وتوفيراً هو تعميم مشروع المعاهدة أو الاتفاقية على جميع الدول الأفريقية على أن يوقعها رؤساء الدول بعد ذلك في مؤتمر القمة السنوي لمنظمة الوحدة الأفريقية . على نحو ما تم في حالة المعاهدة المنبثقة للاتحاد الاقتصادي الأفريقي .

١٣ - ورغم أن إجراءات التصديق تختلف وفقاً لإجراءات الداخلية في كل بلد ، فإن النقطة الهامة هي تحديد العدد الأدنى المطلوب من التصديقات لتنفيذ الاتفاقية أو المعاهدة . ومن المؤكد في أنه سيكون من المستحب أن يدخل الملك حيز التنفيذ في أقرب وقت ممكن ، وأن يصدق عليه ، في نفس الوقت ، من قبل أكبر عدد ممكن من البلدان ، بما في ذلك البلدان الـ ١٠ ، ولا سيما جنوب أفريقيا . فمن ناحية ، هناك قلق عام يتمثل في عدم الرغبة في رؤية جنوب أفريقيا وقد منحت سلطة شبيهة بحق النقض (الفيتو) إذا ما صُور تتميّزها على أنه شرط مسبق لتنفيذ المعاهدة . ومن ناحية أخرى ، لا يقل عن ذلك أهمية على ما يبدو أن يتم تطبيق المعاهدة أو الاتفاقية بشكل جدير بالثقة وفعال ، مما يفترض أن تكون جنوب أفريقيا ، وهي الدولة الوحيدة في إفريقيا التي يشك في حيازتها لقدرة نووية عسكرية ، طرفاً في الاتفاقية بالضرورة وبناءً عليه ، اتفق الخبراء على أن يتراوح عدد التصديقات المطلوبة لتنفيذ الاتفاقية أو المعاهدة ما بين ثلاثة وثلاثين دولة الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية . بيد أنه ينبغي ، مع ذلك ، إيلاء مزيد من التفكير لما إذا كان من الضروري في هذا السياق النظر في تسمية البلدان الهامة ضمن العدد . ولا سيما جنوب أفريقيا .

١٤ - وأولى النظر كذلك لمسألة ما إذا كان ينبغي جعل تنفيذ الاتفاقية أو المعاهدة مشروط بتصديق الدول الحائزة للأسلحة النووية على البروتوكول الإضافي المقضى بهذه الدول . واتفق على أنه سيكون مستحيلاً في هذه الحالة ، إجراء مزيد من الدراسة لإجراءات ذات الصلة المعتمدة بموجب معاهدي راروتونغا^(و) وتلاتيلوكو^(ز) . وبصرف

(و) معاهدة إعلان منطقة جنوب المحيط الهادئ خالية من الأسلحة النووية .
(ز) ١٩٨٥ .

معاهدة عام ١٩٦٧ بشأن حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية .

النظر عن ذلك ، فقد تم التشديد ، نظرا للقرب الجغرافي لافريقيا والشرق الأوسط ، على أن ثمة حاجة لإجراء المزيد من الدراسة لمسألة ضمان الامتثال لاتفاقية أو المعاهدة المقبولة من جانب أية دولة يشك في حيازتها لأسلحة نووية ، بخلاف الدول الخمس المسلم بحيازتها لأسلحة نووية .

١٥ - وعند تناول مسألة مدة الاتفاقية أو المعاهدة ، اتفق الخبراء على أن المدة ينبغي أن تكون غير محددة .

١٦ - واتفق الخبراء أيضا ، نظرا للمدة غير المحددة ، على ضرورة التصر على إجراء التعديل . ويمكن أن يكون الإجراء الخاص بإقرار مشروع تعديل ، والتمديق عليه ونفاده ، هو نفس الإجراء المطبق على التصديق على المعاهدة ذاتها وعلى نفاذها .

١٧ - وفيما يتعلق بمسألة التحفظات على الاتفاقية أو المعاهدة ، كان من رأي الخبراء أنه ينبغي عدم التصر على أي إجراء تحفظي ، مما يتماش مع اتجاه يتزايد قبولة عموما . وبالطبع ، سيظل بوضع الدول الأفلاج عن تفسيراتها ، وقت التصديق ، مثلا ، إلا أن هذا لن يكون له نفس القوة التي متتوفر لإجراء تحفظي مقبول .

١٨ - وأخيرا ، وبعد أن انتقل الخبراء إلى مسألة الانسحاب ، اتفقوا على أنه ينبغي للدولة الطرف أن تكون قادرة على الانسحاب من الاتفاقية أو المعاهدة . بيد أنه ينبغي ، مع ذلك ، أن تكون شروط الانسحاب مارمة للغاية ، لجملة حالة استثنائية يصعب على الدول أن تلجأ إليها .

١٩ - وعلاوة على ذلك ، ونظرا إلى ما أبداه مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في افريقيا من اهتمام وتاييد ، هدد الخبراء على الأهمية التي يمثلها لهذه المؤسسة تعزيز تأييدها للجهود التي تبذلها البلدان الافريقية ومنظمة الوحدة الافريقية التي تستهدف تشجيع السلم والأمن في افريقيا ، والتوصول إلى حل سلمي للمنازعات وتشجيع اعتماد تدابير لنزع السلاح .

جيم - التوصيات

٢٠ - وافق فريق الخبراء على التوصية بأن يأخذ مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية في الاعتبار لدى النظر في الإجراءات الواجب اتخاذها بشأن هذا التقرير ، الاقتراحات التالية :

١ - أن يقرر عرض هذا التقرير على فريق الخبراء الحكومي الدولي ، الذي تقرر تكوينه في الدورة الرابعة والخمسين ، وأن يطلب إلى هذا الفريق أن يبدأ مباغة اتفاقية أو معاهدة بشأن اعتبار إفريقيا منطقة لا نووية . وسيتوفر لفريق الخبراء الحكومي الدولي في عمله ما يلي :

(أ) تقرير اجتماعي لفريق الخبراء ؛

(ب) تعلیقات واسهامات مجلس الوزراء عند نظره في هذا التقرير ؛

(ج) آراء الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية التي سيوجه إليها التقرير ، وهي الآراء التي ينبغي أن تحال إلى الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية في موعد لا يتجاوز نهاية كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ .

٢ - أن يطلب إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة ، في دورتها السابعة والأربعين ، أن تنظر في إمكانية تقديم المساعدة إلى منظمة الوحدة الأفريقية لتمكينها من إتمام هذه المهمة .
